أزمة كورونا وتأثيراتها على واقع عرب النقب

أيّار 2020

تقدير موقف

إبراهيم إسماعيل أبوعجاج

مدى الكرمل

"شيئان يغيّران نظرتك للحياة؛ المرض والغربة" - جبران خليل جبران

ملخّص

ترمي هذه الورقة إلى تسليط الضوء على أزمة الكورونا وتأثيرها الاجتماعيّ والاقتصاديّ على الفلسطينيّين في النقب. يشهد النقب، كسائر المناطق في فلسطين، انتشار وباء كورونا الذي أصبح يشكّل تهديدًا مباشرًا على صحّة الناس وسيرورة حياتهم المتمثّلة في الخروج للعمل والتعليم، ناهيك عن الحياة الاجتماعيّة الغنيّة. لا يختلف وباء الكورونا عن غيره من الأوبئة التي اجتاحت المنطقة في أوائل القرن الماضي، مثل الحصبة والسلّ وغيرها من الأمراض التي خلّفت وراءها خسائر بشريّة ومادّيّة ومعنويّة. إنّ الصعاب والتحدّيات التي يواجهها المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل (بما في ذلك البدويُّ)، على المستويات الاجتماعيّة والإنسانيّة والاقتصاديّة، لها تداعيات وخيمة، ولا سيّما أنّ هذه الفئة الاجتماعيّة هي فئة مهمَّشة في إسرائيل في جميع المناحي؛ وهو ما يتطلّب من هذا المجتمع -بطبيعة الحال- اتّخاذ نهج وسلوك محدَّدين في ظلّ تحدّي هذه الأزمة للخروج التدريجيّ منها ومن تداعياتها، وذلك من خلال إعداد خطط صحّيّة واجتماعيّة وإنسانيّة واقتصاديّة تتناسب مع سياسات التمييز وظروف الحياة، للحفاظ على النسيج الاجتماعيّ والإنسانيّ والاقتصاديّ وعدم تدهور الوضع عمّا كان عليه سابقًا وعمّا هو عليه الآن.

مقدّمة

يعيش المجتمع البدويّ في النقب، منذ تأسيس دولة إسرائيل، في ظلّ سياسات إقصائيّة وتمييزيّة، تقلّبات وتغيُّرات سريعة أثّرت على طريقة ونمط حياته.[1] يشكّل البدو 25% من تعداد الفلسطينيّين في إسرائيل؛ وهم يعانون من سياسات إفقار وإهمال جعلت منهم المجتمع الأضعف والأفقر في إسرائيل. ويُعَدّ مستوى معيشة البدو الأدنى بين معدّلات مستوى المعيشة في إسرائيل، ولا سيّما بدو القرى غير المعترف بها؛ إذ لا تتوافر في معظم قرى البدو خدمات أساسيّة في مجالات الصحّة البدنيّة والنفسيّة، والتربية، ومَرافق حياتيّة أساسيّة (كالكهرباء والماء على سبيل المثال).[2] ثمّة عيوب كثيرة وواضحة في ما يخصّ المعلومات الديمجرافيّة المتعلّقة ببدو النقب من حيث أعدادهم وخصائصهم. يُعزى ذلك إلى الإهمال المؤسّسيّ المتواصل، والسكن في قرى غير معترف بها، والتسجيل السكّانيّ بحسب العشائر، والتنقُّلات الكثيرة، والزواج من نساء غير مسجّلات في

[1] بن دافيد، يوسيف. (1993). **توطين البدو في النقب: السياسة والو اقع 1967-1992**. القدس: معهد القدس للدراسات الإسرائيليّة. (بالعبريّة)

[2] أبو راس، ثابت. (2011). **البدو العرب في النقب: التغيّرات في عصر التحضّر**. بئر السبع: جامعة بن چوريون في النقب. مبادرات صندوق إبراهيم. ص 69-88.

السجل المدنيّ. يعيش أكثر من 271,000 مواطن بدويّ في منطقة النقب؛ 120,000 منهم (46.6%) يسكنون في المدن والقرى المعترف بها، وَ 110,000 (38.2%) يسكنون في ما يسمّى القرى غير المعترف بها (36 قرية غير معترف بها من قِبل دولة إسرائيل، بل تدّعي كذلك ملْكيّتها على أراضيهم)؛ وَ 41,000 مواطن عربيّ (15.2%) يسكنون في التجمّعات السكّانيّة التابعة لمجلسَيِ القَيْصوم وواحة الصحراء (عشر قرى تحت نظام الحكم الإقليميّ الممتدّ على الشارعين 31 وَ 25)؛ وهم (المواطنون البدو) يشكلون 27.4% من مجْمَل سكّان منطقة الجنوب عربًا ويهودًا.[3] تبلغ نسبة التكاثر الطبيعيّ في المجتمع البدويّ في النقب 5.37% للعائلة الواحدة، وهي تعادل ضِعفَيْ ما لدى مجموعات المجتمع الفلسطينيّ في الداخل؛ وقد طرأ انخفاض ملحوظ في السنوات الأخيرة على عدد أفراد العائلة في المجتمع البدويّ نتيجة تحوّلات حصلت فيه، نحو: زيادة مستوى التعليم لدى الرجال والنساء، والتردّي في الأوضاع المعيشيّة بسبب سياسات الإفقار التي تمارسها إسرائيل تجاه بدو النقب من خلال مصادرة الأراضي وإبادة المحاصيل الزراعيّة وغيرها.[4]

في ظلّ الظروف الحاليّة التي يعيشها السكّان العرب في منطقة النقب واستفحال وباء الكورونا، نودّ أن نقف في هذه الورقة عند بعض المجالات الحياتيّة؛ إذ يفرض انتشار الوباء ومَخاطره الكبيرة ابتعادًا وانكفاء عن بعض الشؤون الحياتيّة العامّة في مجالات الصحّة والتعليم والاقتصاد والشؤون الحياتيّة الاجتماعيّة، وتبرز أبعاد حالة التمييز من طرف الدولة في توفير الدعم للمجتمع العربيّ لمواجهة هذا الوباء.

الصحّة والمجتمع: معطيات

يعيش المجتمع العربيّ في النقب أوضاعًا صحّيّة صعبة قبل أزمة الكورونا؛ إذ تعاني غالبيّة القرى في النقب من نقص شديد في المراكز الصحّيّة والخدمات التي تقدَّم للسكّان المحليّين في القرى غير المعترف بها، إذ يُضطرّون إلى السفر مسافات بعيدة إلى خارج مضاربهم البدويّة لتلقّي الخدمات الصحّيّة في القرى المجاورة أو المدن اليهوديّة القريبة. تُعتبر هذه الظاهرة، التي تُتداول كثيرًا في أروقة اللجان الحكوميّة في الكنيست، أزمة إنسانيّة؛ وقد برزت على نحوٍ صارخ في أزمة الكورونا. أثبتت هذه الأزمة أنّ المجتمع العربيّ يفتقر إلى كلّ أنواع الجاهزيّة للتعامل مع الأزمات الناتجة عن السياسات التمييزيّة المتراكمة طَوال سبعين

[3] Nasasra, Mansour. (2017). **The Naqab Bedouins: a century of politics and resistance** (130-168). Columbia University Press.

[4] أبو عجاج، إبراهيم. (2019). بلورة الهويّة والانتماء لعرب النقب في ظلّ الأحداث السياسيّة والتاريخيّة في القرن الحادي والعشرين: واقع وتحدّيات. لدى: منصور، النصاصرة؛ ومصطفى، كيها؛ وصوفي ريختر ديفرو (محررون). **قضاء بئر السبع: أبعاد سياسيّة و اقتصاديّة وثقافيّة**. القدس.

عامًا من جانب دولة إسرائيل، ولتخطّي هذه الأزمات. وقد تُرجم هذا التمييز في بداية الأزمة بعدم توفير مراكز لإجراء فحوص الكورونا في المجتمع العربيّ، فضلًا عن التعليمات والنصائح التي نُشرت باللغة العبريّة فقط. كذلك لم تُفتتَح مراكز إجراء الفحوص في البلدات العربيّة، إلّا بعد مساءَلات ومطالَبات من أعضاء الكنيست العرب وغيرهم، وكذلك الأمر مع ترجمة التعليمات والنصائح إلى اللغة العربيّة. ونتيجة لهذا، أنشأت لجنة المتابعة العليا "الهيئةَ العربيّة للطوارئ" لتُعنى بكلّ ما يخصّ أزمة الكورونا، ابتداءً من جمع المعطيات، مرورًا بإرشادات تلائم المجتمع العربيّ وخصوصيّاته، وانتهاءً بالتواصل المباشر مع المرضى وتوفير وسائل الدعم لهم.[5] وقد انبثقت عن هذه اللجنة لجنة فرعيّة تتمركز في النقب لتعنى عن كثب بشؤون مدن وقرى النقب.[6] تشير المعطيات الأخيرة المنبثقة عن لجنة الطوارئ القُطْريّة أنّ عدد المصابين العرب بڤيروس الكورونا بلغ صباح يوم الثلاثاء (2020/5/12) في البلدات العربيّة (لا يشمل ذلك المدن المختلطة) 1,051 مصابًا، وذلك بزيادة ثماني (8) إصابات منذ يوم أمس (الإثنين). وبلغ مجْمَل المتعافين 565 بزيادة 7 متعافين في اليوم الأخير، لترتفع نسبة المتعافين إلى 53%. وقد بلغ عدد الفحوص في المجتمع العربيّ 60,419. وقد تكشّف أنّ الارتفاع تمركز في منطقة النقب، حيث ارتفع عدد المصابين في حورة بخَمس (5) حالات في اليوم الأخير، ليبلغ 137 إصابة، وفي رهط بحالة واحدة ليبلغ 63، بينما سُجّل ثبات في سائر البلدات العربيّة؛ فقد بلغت في دير الأسد 152، وفي أمّ الفحم 80، وفي الطيّبة 49، وفي جسر الزرقاء 44، وفي البعنة 34 حالة.[7]

انتهاك الحقّ في الحياة الكريمة:

منذ قيام دولة إسرائيل، يعاني المجتمع العربيّ في النقب من نقص في أبسط أساسيّات الحياة العصريّة (نحو: الكهرباء؛ الماء؛ البنْية التحتيّة التي تتيح للناس التنقّل بسهولة)، وذلك نتيجة سياسة التمييز والعنصريّة التي تتّبعها مؤسّسات الدولة المختلفة التي ترفض الاعتراف بتجمّعات عربيّة في النقب، ممّا يضيّق الخناق عليها في الحياة اليوميّة، وخاصّة في أزمة الكورونا، وذلك نتيجة التحدّيات الجديدة التي يجب على عرب النقب في المدن والقرى البدويّة التعامل معها في ظلّ سياسة العزل الصحّيّ التي يجب على المواطنين المصابين، أو الذين كانوا بالقرب منهم، الالتزامُ بها.

[5] الهيئة العربيّة للطوارئ. (2020، 1 نيسان). الحساب الرسميّ للهيئة على منصّة فسيبوك.

[6] عرب 48. (2020، 14 نيسان). مقرّ الطوارئ العربيّ في النقب يستعدّ لمكافحة كورونا في رمضان. عرب 48.

[7] موقع بكرا. (2020، 12 أيّار). ارتفاع بالإصابات في المجتمع العربيّ بِـ 8 مصابين جدد خلال يوم! موقع بكرا.

ولكن نظرًا لعدم توافر المباني السكنيّة الملائمة، لكثرة عدد الأفراد في المنزل، وعدم توافر غرف انفراديّة داخل هذه البيوت، فإنّها تصعّب تنفيذ التعليمات بالإضافة إلى صعوبة الأمر أكثر في القرى غير المعترَف بها، القرى التي يواجه سكّانها صعوبة في اعتماد الحَجْر الصحّيّ نتيجة الظروف الحياتيّة التي يعيشونها والتي ذُكِرت أعلاه. كلّ ذلك يضاف له هدم البيوت والتحذيرات وملصقات الهدم التي وُزّعت في فترة الكورونا في هذه القرى، وهو ما زاد الطين بلّة في هذه الفترة.

تنذر هذه الأوضاع الصعبة في وضع البدو في النقب بشبح الإصابة بڤيروس كورونا في ظلّ غياب الخدمات اللازمة لهؤلاء السكّان عمومًا، وفي القرى العربيّة غير المعترف بها على وجه الخصوص، فضلًا عن نقص مراكز للفحص فيها نتيجة عدم ظهورها على الخارطة السياسيّة في الدولة، ممّا يجعلهم أكثر عرضة لانتشار الوباء في بلداتهم وتجمّعاتهم.

تعاني الكثير من العائلات في القرى البدويّة في النقب من الضائقة السكّانيّة التي ظهرت تداعياتها في هذه الأزمة. فعلى سبيل المثال، ليس ثمّة مبانٍ أو غرفٌ خاصّة لأبنائهم الذين يدرسون في خارج البلاد، وأرغمتهم ظروف هذه الأزمة على العودة إلى البلاد والتزام الحَجْر الصحّيّ لمدّة أسبوعين، وهو ما جعل هذه العائلات تحت خطر العدوى من الڤيروس، وخلق جوًّا من الضيق لدى هذه العائلات التي اضطُرّت إلى ابتداع الحلول الذاتيّة من أجل توفير مكان مناسب للحَجْر الصحّيّ، كاستئجار بيوت سكنيّة مؤقّتة في البلدان اليهوديّة أو في القرى البدويّة -على سبيل المثال- أو استغلال المؤسّسات التعليميّة المختلفة من أجل توطين هؤلاء العائدين من خارج البلاد فيها خلال فترة الحَجْر الصحّيّ، في ظلّ استهتار الوزارات المختلفة بظروفهم، والتي رفضت توفير السكن للعائدين من بين عرب النقب مثلما وفّرت للعائدين الآخرين من بين فئات المجتمع الإسرائيليّ الأخرى في الفنادق وغيرها.

انتهاك الحقّ في التعليم:

مع بدء انتشار وباء الكورونا، قرّرت وزارة الصحّة ووزارة التربية والتعليم تعطيل الدراسة لجميع الفئات العُمْريّة والمَرافق الدراسيّة الأكاديميّة في البلاد، وذلك تحسُّبًا من انتشار هذا الڤيروس بين طلبة المدارس والمعاهد العليا، على أن يتابع الطلبة دراستهم وَفق نظام التعلّم عن بعد الذي أعدّته وزارة التربية والتعليم. بَيْدَ أنّ الواقع الذي تجاهله المسؤولون في وزارة التربية والتعليم هو عدم قدرة الطلبة البدو في المراحل العُمْريّة المختلفة على التعامل مع هذه المنظومة التعليميّة عن بُعد؛ وذلك لعدم توافر البنْية التقنيّة الحديثة من شبكات إنترنت وحواسيب ومعدّات أخرى في بيوت الطلبة، ولا سيّما في القرى غير

المعترف بها. نجمَ عن هذا تعميق وتوسيع الفجوة التعليميّة القائمة بين الطلبة البدو وسائر الطلبة (عربًا ويهودًا) في البلاد؛ فقد كشفت وعزّزت هذه الأزمة الفجوات الكبيرة في هذه المنظومة التعليميّة، وأظهرت عدم جاهزيّة وزارة التربية والتعليم لتقديم الخدمات التعليميّة عن بُعد للطلبة البدو في النقب بسبب النواقص الأساسيّة في الجهاز التعليميّ والبنى التحتيّة، النابعة من سياسة التمييز والعنصريّة التي تمارسها مؤسّسات الدولة في شتّى المجالات. أبرزت أزمة الكورونا مدى عمق سياسات الإقصاء والتهميش التي يعاني منها الطالب البدويّ وعائلته الذي احتلّ أسفل سلّم التقنيّات، ممّا حرمه الحصول على حقّه الأساسيّ في التعلُّم عن بُعد (المنتهَك أصلًا) في ظلّ هذه الأزمة، وعلى وجه الخصوص في القرى غير المعترف بها.[8]

لا يتوقّف الأمر عند هذا الحدّ من التجاهل الرقْميّ في التقنيّات الحديثة، بل نرى ونشاهد الصعوبات التي يواجهها طلبة المعاهد العليا من مشاكل في توظيف تقنيّة التعلّم عن بُعد، في ظلّ اهتراء البنْية التحتيّة وعدم توافر شبكات الإنترنت في بيوت الصفيح في القرى غير المعترف بها، ممّا يجعل هؤلاء الطلبة قاب قوسين أو أدنى من الرسوب في الموادّ التعليميّة، أو من التسرُّب من التعليم في الجامعات والكلّيّات في نهاية المطاف. ذاك يضع هؤلاء الطلبة في هذه المعاهد أمام خيارات صعبة، ولا سيّما الطلبة الذين يدرسون للمواضيع الطبّيّة والحَوْسبة وغيرها التي تحتاج إلى توافر هذه الإمكانيّات التقنيّة؛ فقد أبرزت دراسة حديثة يعمل كاتب هذه السطور عليها[9] أنّ الدافعيّة التعليميّة لدى الطلبة في المراحل التعليميّة المختلفة، وبخاصّة في الدراسات العليا في ظلّ أزمة الكورونا، قد طرأ عليها انخفاض نجمَ عن الخوف من الرسوب في الموادّ التعليميّة.

انتهاك الحقوق الاقتصاديّة:

في ظلّ الإغلاق التامّ الذي فرضته الحكومة في الأسابيع الأخيرة على جميع المرافق العامّة، وإغلاق جميع المراكز التجاريّة والسياحيّة وارتفاع عدد العاطلين عن العمل، تدهورت الأوضاع الاقتصاديّة والمعيشيّة لدى العائلات العربيّة على وجه العموم، والبدويّة على وجه الخصوص. لم تصرف الحكومة الهبات الماليّة التي وعدت بمنحها لأصحاب المصالح التجاريّة، ولا سيّما الصغرى منها. واعتمدت العائلات البدويّة في هذه الفترة على مخصّصات التأمين الوطنيّ الزهيدة التي صرفتها الحكومة للعائلات التي لديها الأطفال. كذلك فُرِض إغلاق تامّ على المصالح التجاريّة في المدن والقرى العربيّة من بداية شهر رمضان، من ساعة الإفطار حتّى ساعة السحور، وهو ما فاقم درجات الركود الاقتصاديّ. دفعت هذه الظروف المأساويّة القيادات

[8] أبو عجاج، إبراهيم. (2020، 2 نيسان). كيف نستطيع أن نتعلّم هنا عن بعد؟ هل تظنّ أنّ لديّ كهرباء؟ المكان القائظ في جهنّم. (بالعبريّة)
[9] المصدر السابق.

المحلّيّة والقُطْريّة، بالإضافة إلى أصحاب المصالح، إلى مطالبة رئيس الوزراء ووزير الصحّة والأمن الداخليّ برفع هذا الطوق الذي يُلزِم المحلّات التجاريّة بإغلاقها منذ الساعة السادسة مساء حتّى الساعة الثالثة فجرًا، وذلك تخوّفًا من انتقال العدوى بين الناس في شهر رمضان المبارك. الضائقة الاقتصاديّة التي يشهدها مجتمعنا العربيّ في النقب بدت واضحة، ولا سيّما أنّ أسعار السلع التجاريّة في القرى غالية الثمن، ممّا يدفعهم إلى السفر إلى مدينة بئر السبع وارتياد المحالّ التجاريّة الكبرى صاحبة الامتيازات في الحملات التجاريّة. فضلًا عن كلّ هذا، اعتاد عرب النقب في السنوات الأخيرة السفر إلى مناطق الضفّة الغربيّة، بغية القيام بمشتريات لوازم البيت التي تُعتبر رخيصة الثمن هناك نوعًا ما قياسًا إلى دخلهم الشهريّ، وهو ما صعّب الأمور نتيجة الإغلاق في ظلّ أزمة الكورونا. الأوضاع الاقتصاديّة ونسبة البطالة في القرى البدويّة أصبحت صارخة، وستكون عواقبها كارثيّة على كثير من العائلات خلال أزمة الكورونا وبعد انتهائها، ولا سيّما أنّ البنوك لا تتساهل في مَنح قروض وتسهيل المعاملات البنكيّة للمجتمع العربيّ في الأيّام العاديّة، فكم بالحريّ في أيّام تعمّ فيها البطالة والخسائر! وتحت هذه المظلّة، بتنا نرى ازدهار وصحوة سوق القروض غير القانونيّة التي تُعتبر العامل الأساسيّ في تفشّي الجريمة والعنف في مجتمعنا.

خاتمة:

على الجملة، يمكن القول إنّ أزمة الكورونا قد أفضت إلى واقع جديد وصعب في المجتمع العربيّ في النقب في ظلّ الظروف الحالكة. هذا يتطلّب تحرّكًا ومعاملة تتلاءم مع هذا الواقع الجديد، ولذا يقع على عاتق السلطات المحلّيّة ولجنة المتابعة العليا والقيادات الاجتماعيّة والسياسيّة تقديمُ المساعدات والتوجيهات لكلّ نقباويّة ونقباويّ في هذه الأزمة، وذلك من خلال اللجان الصحّيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والنفسيّة. نتوقّع أن تكون المؤشّرات والمعطيات التي تخصّ المجتمع البدويّ هي الأسوأ بين مجْمَل المعطيات. ولا نجانب الصواب إذا جزمنا أنّ هناك قضايا تحتاج إلى دراسات معمّقة في ظلّ أزمة الكورونا، من بينها قضيّة العنف على العموم، والعنف الأُسَريّ على وجه الخصوص.

د. إبراهيم إسماعيل أبو عجاج، محاضر في قسم الاستكمالات وباحث في قسم الدراسات العليا في جامعة بن چوريون. ويعمل مدرّسًا في مدرسة تل الملح الابتدائيّة، كسيفة.